ملخص وقائع إجتماع حول

" إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة "

(الكويت : 4 نوفمبر 2007)

عرض : صالح العصفور

ملخص وقائع إجتماع حول " إرتفاع الأسعار في الكويت: المعالجة في تعزيز الحرية وتفعيل المنافسة "

(الكويت: 4 نوفمبر 2007)

عرض: صالح العصفور*

مقدمة

في غمرة الحديث المتزايد حول ارتفاع الأسعار في منطقة الخليج العربية على وجه العموم وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، دعت غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى عقد حلقة نقاشية للوقوف على أسباب هذه الظاهرة وجذورها الاقتصادية ولاقتراح الحلول الناجعة لها لتخفيف نتائجها وآثارها على جمهور المستهلكين، ومن أجل وضع التحليل العلمي للمشكلة أمام متخذ القرار في الكويت من أجل مساعدته في اختيار التوجهات المناسبة والصحيحة من خلال فهم شمولي لهذه الظاهرة وتحليل عميق لأسبابها وآليات تفاعلها ووسائل كبح جماحها وتطويق إنعكاساتها.

بهذه الكلمات إفتتح رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، السيد علي ثنيان الغانم هذه الحلقة النقاشية التي عقدت بتاريخ 4 نوفمبر من عام 2007، بحضور نخبة من الكفاءات العلمية والفعاليات الاقتصادية. وقد نوقشت في هذا اللقاء خمسة أوراق عمل نعرض في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها ولأهم ما تناولته المناقشات وما عرضته من توصيات.

استهلت الحلقة بورقة للأستاذ جاسم السعدون الخبير الاقتصادي، تحت عنوان " التضخم: القضايا الأساسية ذات العلاقة ". وصفت الورقة ظاهرة التضخم بالحالة المرضية الخطرة، ولاحظت أن خطورتها لا تكمن فقط في آثارها السلبية على المستوى الحقيقي وإنما أيضاً في أثرها الإجتماعي وبالتالي السياسي على الطبقة الوسطى وما دونها في المجتمع، فأشار السعدون إلى أن العالم عندما صنف التضخم بالمرض الأول، فقد قام برسم استراتيجية المواجهة، آخذاً في اعتباره صياغة هدف ورؤية. وضمن أهدافه ورؤيته خفض التأثيرات الخارجة عن إرادته على الأداء الاقتصادي، ودعم القنوات والأدوات التي تؤدي إلى تعزيز القدرات في السيطرة على المتغيرات المحلية.

لاحظت الورقة أن الكويت حالة خاصة من حيث هيمنة القطاع العام على الاقتصاد (67% من الناتج المحلي الإجمالي) وهيمنة الإيرادات النفطية السيادية (94% من إجمالي الإيرادات) مع هامشية الإيرادات

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الضريبية، وأن 80% من الكويتيين هم موظفو حكومة، وأن البنك المركزي تابع للحكومة وأن قراراته خاضعة لاعتراض وزير المالية.

ثم تناولت الورقة مجموعة من الخصوصيات المتعلقة بظاهرة التضخم، إشتملت على عدم امتلاك الكويت لمؤشر جيد لقياس معدل التضخم، حيث أن ما ينشره البنك المركزي هو التطور الحاصل في أسعار المستهلك اعتماداً على أسعار الجملة، وهو ما لا يعكس الأثر الدقيق على تكاليف المعيشة، واعتماد الاقتصاد في غالبية استهلاكه على السلع المستوردة، العادات الاستهلاكية المحلية والمكتسبة بسبب الطبيعة التوزيعية للموازنة العامة وبسبب حجم القطاع العام، وطبيعة عدم انضباط السياسة المالية وضعف أدوات السياسة النقدية في مواجهة مشكلة التضخم إن وجدت، وأن أهم مصادر التضخم ذات منشأ محلي. وأن أهم مكونات التضخم ذات المنشأ المحلي هو ارتفاع أسعار الأراضي والقوى الاحتكارية.

لاحظت الورقة أن النظرة الجزئية لظاهرة التضخم، سواء اتفق على وجوده أو لم يتفق، فهي نظرة قاصرة وغير صحيحة، فالاقتصاد الكويتي يعاني من مشكلات هيكلية خفيفة تجعله عرضة لتداعيات في غاية الخطورة، والتضخم سواء كان موجوداً أو محتملاً يعتبر أخطر العناصر المؤثرة في هذه التداعيات، وأي مواجهة له لا بد من أن تأخذ كل خصوصيات الاقتصاد المحلي بعين الاعتبار، أي مواجهة شاملة لكل أمراضه. وعليه فإن المواجهة تعني ضرورة تبني رؤية شاملة لإعادة بناء الاقتصاد لتزيد من تشغيل طاقاته إلى الحد الذي نطمئن فيه إلى أننا باتجاه استبدال هيكل اقتصادي أحادي المصدر مبني على استهلاك ثروة ناضبة، باقتصاد له مصادر دخل متعددة، وعندها يمكن القبول بمعدل مؤقت ومحسوب للتضخم.

وأكدت ورقة تحت عنوان " التضخم: المفهوم – المقياس والأسباب " للدكتور عيسى القيسي رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الكويت، على أن التضخم يشكل مشكلة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، ويحمل آثاراً سيئة على الاقتصاد وعلى مستوى معيشة الأفراد، ودعت إلى وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من آثاره وانعكاساته من خلال التأثير على مسبباته سواء كانت تكلفة الإنتاج أو زيادة الإنفاق. ولاحظت الورقة أن التضخم في الاقتصاد الكويتي هو مزيج من عوامل خارجية لا يمكن التأثير فيها وأخرى داخلية بالإمكان معالجتها، وذلك بعد تقديم تعريف لمفهوم التضخم وكيفية قياسه من خلال الرقم القياسي للأسعار أو الرقم القياسي لأسعار المنتج. وقد ذكرت أن معدل التضخم الذي بلغ حوالي 5% خلال شهر يوليو من العام الحالي هو أعلى معدل تضخم تشهده الكويت منذ 19 عاماً، وبالرغم من قبول هذا الرقم عالمياً إلا أنه مرفوض محلياً لخطورته على أصحاب الدخول المنخفضة.

قدم الدكتور عادل الوقيان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط ورقة العمل الثالثة تحت عنوان " سلسلة انتشار التضخم في الكويت وكيفية تعامل المستهلك مع ارتفاع الأسعار " تناولت الورقة دور ضعف الدولار وارتفاع سعر النفط والطاقة البديلة الحيوية وتغيرات المناخ وزيادة السيولة وتأثيرها على تضخم أسعار الأصول (العقارات – الأسهم والأدوات والمعدات)، وارتفاع أسعار المواد الخام (الوقود، المعادن ومدخلات الإنتاج) على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، حيث زادت أسعار هذه السلع على المستوى العالمي بحوالي 10% في عام 2006.

تناولت الورقة كيفية تعامل المستهلكين مع التضخم، حيث لاحظت انتقال المستهلكين إلى السلع منخفضة الجودة والسعر للمحافظة على نسبة فاتورة الاستهلاك إلى إجمالي الدخل، والمطالبة برفع الرواتب واللجوء إلى الاقتراض الاستهلاكي وتأجيل شراء منتجات الرفاهية لما بعد ارتفاع الدخل، هذا بالإضافة إلى رواج المنتجات المنخفضة الأسعار الخاصة بالموزعين، واللجوء إلى إيجاد مصادر أخرى للدخل من خلال عمل ثانٍ أو من خلال عمل الزوجة أو تسييل أصول ثابتة لتمويل الاستهلاك المطلوب، وكذلك تعاظم انتشار أشكال الفساد الإداري وطلب الرشوة.

ولاحظت الورقة أنه يمكن استغلال التضخم لأغراض سياسية للتعبير عن الغضب المحلي بحجة عدم عدالة الأسعار والتركيز على إبراز التفرقة بين طبقات الدخل المختلفة في المجتمع الكويتي، بما قد يؤجج الحقد الإجتماعي والضغط على الحكومة للتوسع في الانفاق وتأجيل المشاريع التنموية. توقعت الورقة إنتعاش الأسواق الشعبية كمنفذ توزيعي، مما قد يخلق ضغوطاً على متاجر التجزئة ذات التكاليف الثابتة ومرتفعة الأسعار ودفعها نحو الخصومات الدورية لتشجيع حركة البيع لديها. كما توقع نمو تجارة الرصيف والشنطة والمنتجات المقلدة في ظل ارتفاع معدلات الأسعار.

وقدمت ورقة تحت عنوان : " التضخم المحلي، الخدمات الجمركية اللوجستية وارتفاع التكاليف " بواسطة رجل الأعمال الدكتور فيصل الكاظمي. أوضحت الورقة ارتفاع الأسعار الناجم عن بعض الممارسات الإدارية التي حققت إحتكارات ساهمت في ارتفاع التكاليف المحلية مما أدى إلى زيادة الأسعار على المستهلكين. وبينت أن الارتفاع في التكلفة المتعلق بالبضائع الواردة والمحملة على شاحنات أو في حاويات تراوح بين 78.2% و 93.8%. وأن ارتفاع تكلفة المواد الإنشائية ومواد البناء والبيوت الجاهزة وأنابيب الحديد والألواح الخشبية والمعدات والسيارات إلى جانب الرسوم قد قدر بنسبة 150%.

وقامت الورقة باستعراض قانون رقم 79/1995 المتعلق بالرسوم والتكاليف المالية، الذي ينص على عدم جواز زيادة الرسوم والتكاليف الحالية إلاّ بقانون، وكذلك بعدم جواز الإطلاع على البيانات والمستندات الجمركية إلاّ من قبل أصحاب البضائع أو من يمثلهم، وأشارت في هذا الصدد إلى ندرة الأراضي المتاحة لتخزين الواردات وارتفاع تكاليفها وكذلك احتكار أراضي الدولة التخزينية بيد شركة واحدة دون ضوابط لتطبيق قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتحديد القيم الإيجارية لأراضي الدولة.

وانتقدت الورقة عدم تفعيل الجانب المتعلق بالترخيص للقطاع الخاص بالاستثمار في مستودعات جمركية عامة، مما أدى إلى زيادة أسعار التخزين والمناولة والتخليص الجمركي في مطار الكويت، ولاحظت أن الإدارات الجمركية تقوم في كثير من الأحيان برفع قيمة الواردات وترتفع بذلك من سعر البيع النهائي للمستهلك، وطالبت الورقة برفع كفاءة الخدمات الجمركية والاستفادة من توصيات منظمة الجمارك العالمية، المتعلقة بضرورة إيجاد مجلس استشاري يضم الإدارة العامة للجمارك وجميع المؤسسات والإتحادات المعنية بالتجارة والنقل والتخليص الجمركي لتدارس كل الأمور المتعلقة بتبسط المعاملات الجمركية وتسريعها وتقليل تكلفتها وزيادة المرافق الجمركية فضلاً عن تطوير المراكز الحدودية.

وتناولت ورقة العمل الخامسة تحت عنوان " الأسعار المحلية: حقائق وأرقام "، والتي قدمها الأستاذ سامي الأنبعي مدير إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي، ضعف القوة الشرائية للدينار منذ عام 2002 وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي نتيجة لذلك.

واستعرضت الورقة كيفية احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الكويت استناداً إلى مسوحات ميزانية الدخل والإنفاق الأسري كان آخرها في عام 1999/2000، فبين أن هناك رصداً ميدانياً لأسعار 400 مصدر وأكثر من 600 سلعة وخدمة موزعة حسب الإنفاق إلى 8 مجموعات، وحسب عمر السلعة إلى ثلاث مجموعات، كما بين التوزيع النسبي لبنود الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي بدأ بسلسلة شهرية ممتدة منذ عام 1972.

ولاحظت الورقة أن متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة 2000 – 2004 قد بلغ 1.1%، إلاّ أنه قد قفز في عام 2005 إلى 4.1% ثم تباطأ إلى 3.1% في 2006، ليعود إلى الارتفاع في عام 2007 ليصل إلى 4.7% (وذلك حتى شهر يوليو). هذا وقد تأتت معظم الزيادة من مجموعات النقل والمواصلات (7.2%) والسكن (4.1%) والمواد الغذائية (3.5%). وبعد استعراضها لأرقام مقارنة مع دول الخليج العربية لاحظت الورقة أن الكويت تقع في مركز متوسط بالنسبة للتضخم قياساً بدول الخليج، مشيرة إلى العلاقة بين ارتفاع الأسعار والإنفاق العام فضلاً عن التسهيلات والقروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية. كما استعرضت الورقة تطور السياسة النقدية في دولة الكويت والارتفاع القياسي لسعر الخصم 11 مرة، ودعت إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتفعيل المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية وذلك كسبيل لمواجهة التضخم المحلي.

وفي ختام هذه الحلقة قدم السيد رشيد طبطبائي وكيل وزارة التجارة والصناعة ورقة بعنوان " القضايا الأساسية ذات العلاقة بالتضخم " أوضحت الورقة أن حرية المنافسة مكفولة بموجب القانون واستعرضت مفهوم السيطرة والتحكم في السوق والعلاقة الطردية بين حرية التجارة والازدهار، وهو ما يعني ضرورة تقليص تدخل الحكومة في السوق وتركه لآليته الخاصة به، كما تناولت حرية دخول المستثمرين للسوق وخروجهم. كذلك الحال تطرقت الورقة إلى بعض الممارسات الضارة في مجال المنافسة مثل التعاملات الصورية وحجب تدفق البضائع والسلع أو تخزينها لفترة زمنية من أجل بيعها لاحقاً بأسعار عالية مما يعرقل النشاط الاقتصادي في البلد، وبفرض أسعار مرتفعة على المستهلكين وهو ما يتمثل بظاهرة التضخم.